مشكلة المياه في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق

أ.د. عهود عباس احمد

هبه احمد جميل

جامعة ميسان / كلية التربية

الملخص

ان وقوع منابع دجله والفرات في الأراضي التركية ولاسيما نهر الفرات يمنح تركيا موقعا متميزا وقوه استراتيجية مهمه فيما يتعلق باستخدام مياه النهرين في مشاريعها الإروائية. وفي تسخير سياستها المائية في الضغط على دول الحوض سوريا والعراق ،ان الهدف الخفي الذي ترمي اليه تركيا في سياستها المائية في حوضي دجله والفرات هو محاولة تغليف مسألة المياه باطار سياسي وذلك بسعيها الدائم على المماطلة والتسويف. فضلا عن إطالة المفاوضات كي يتيح لها ذلك الاستمرار بسياسة بناء المشاريع الإروائية على النهرين دون الالتفات إلى حقوق العراق. ان تركيا تحاول تبرير استحواذ ها على مياه نهري دجله والفرات والتصرف بمياهها اسوه بالدول النفطية التي تملك حق التصرف بثرواتها النفطية.

Abstract:

The occurrence of the sources of the Tigris and Euphrates in the Turkish lands, especially the Euphrates River, gives Turkey a privileged position and an important strategic power regarding the use of the waters of the two rivers in its irrigation projects. And in harnessing its water policy to put pressure on the basin countries, Syria and Iraq, the hidden goal that Turkey aims at in its water policy in the Tigris and Euphrates basins is an attempt to encapsulate the water issue in a political framework, by its constant pursuit of procrastination and procrastination. In addition to prolonging negotiations in order to allow it to continue with its policy Building irrigation projects on the two rivers without paying attention to the rights of Iraq. Turkey is trying to justify its acquisition of the waters of the Tigris and Euphrates rivers and to dispose of its water in the same way as the oil-producing countries that have the right to dispose of their oil wealth.

المقدمة:

تعد مياه دجله والفرات من الموارد المائية المهمة في العراق، الا ان وقوع منابع النهرين في الأراضي التركية ولاسيما نهر الفرات منح تركيا موقعا متميزا وقوه استراتيجية مهمه في استخدام مياه نهري الفرات ودخله، ترى تركيا ان بأن نهري دجله والفرات انهار تركيه ولها مطلق الحرية بالتحكم في موارد مياه النهرين. من المعروف ان تركيا هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يتمتع بوفرة المياه الأمر الذي يتيح لها استخدام هذه الورقة المياه كسلاح استراتيجي في التعامل ليس فقط مع العراق وسوريا ،بل مع دول عربيه وخليجيه خلال ما يسمى بمشروع أنابيب السلام.

تعد مشكلة المياه احدى ابرز معضلات العلاقات العراقية التركية منذ القرن العشرين، وقد ساهم تردي العلاقات السياسية في بعض الاحيان الى انعكاس ذلك على السياسة المائية التركية، التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالوضع المائي في العراق، وفي اطار دراسة الامن المائي العراقي يمكن القول ان مفهوم الأمن المائي يعد أحد أبرز محددات المن القومي في الدولة، لأنه معني بالحفاظ على كميات كافية من الموارد المائية التي تغطي حاجات الدولة في مختلف القطاعات، سواءً في توفير المياه الصالحة للشرب أو حاجة الإنتاج الزراعي والصناعي للمياه، حتى بات تحقيق الأمن المائي يستند إلى قدرة الدولة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة لإدارة المياه، وفي هذا الصدد فإن الواقع الجيوسياسي العراقي يرتبط ارتباطاً مباشراً بطبيعة السياسة المائية التركية وانعكاسها على الأمن المائي العراقي، لا سيما في ظل تعقد المشكلة المائية بين العراق وتركيا نتيجة لمجموعة اعتبارات بعضها قانونية وأخرى سياسية إلى جانب اعتبارات داخلية وأخرى خارجية فضلاً عن اعتبارات تتعلق بواقع الصراع في البيئة الاقليمية والسعي التركي لتوسيع دائرة النفوذ والمصالح[١].

وفي اطار دراسة مشكلة المياه في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، فإنه تتضح قدرة التأثير التركي على الأمن المائي العراقي من خلال اعتماد الموارد المائية العراقية بمعدلات عالية على الموارد المائية القادمة من تركيا سواءً في نهر دجلة أو الفرات، لا سيما في ظل لجوء السياسة التركية إلى توظيف مسالة الإمدادات المائية للعراق كأداة في سياستها الخارجية حيال العراق، ومحاولة الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية تتعلق بالسعي في الحصول على كميات كبيرة من النفط مقابل منح العراق الحصص المائية الكافية لتحقيق أمنه المائي، وفي ضوء ما تقدم يتضح طبيعة الدور التركي في التأثير على الامن الوطني العراقي من خلال الأمن المائي لا سيما عندما ترتبط السياسية المائية التركية بأبعاد ودوافع سياسية واستراتيجية، وتصبح المسالة المائية أحدى أبرز الأدوات الفاعلة للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق.

أولاً: السياق التاريخي والقانوني للمشكلة المائية في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق:

(١) بديعة سليمان علي، المشاريع المائية التركية المقامة على نهر الفرات وتأثيرها على سوريا والعراق، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد(١٦)، ٢٠١٩، ص٢٣٧.

غني عن القول ان مشكلة الخلافات المائية بين الدول وجدت بعد ظهور مفهوم السيادة في العلاقات الدولية وأصبحت فيما بعد حالة ملازمة لمختلف مراحل تطور العلاقات ما بين الدول، لا سيما بعد ازدياد وتيرة التفاعلات بين الدول وتطور وسائل النقل والمواصلات، فضلاً عن دور الثورة الصناعية العالمية وتنامي الاهتمام بالزراعة ونقل المحاصيل الغذائية بين الدول، التي أسهمت بزيادة ظهور المشكلات بين مختلف الوحدات الدولية، وفي هذا الصدد يمكن القول إن السياق التاريخي في تحديد الأطر القانونية الدولية لموضوع المياه وضبط حركة المجاري المائية أخذت حيز مهم منذ المراحل الاولى لظهور التنظيم الدولي بيد أنها لم تشهد مرتكزات قانونية متفق عليها حتى نهاية القرن العشرين(١)، وقد ظهر الاهتمام بموضوع المياه الدولية منذ معاهدة باريس عام ١٨١٤ التي أنهت حرب فرنسا والتحالف السادس (وهي جزء من الحروب النابليونية)، اذ تم تعريف النهر الدولي إنه النهر الذي يفصل أو يخترق إقليم دولتين أو أكثر، كما تم تناول موضوع المياه في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، عندما تم إعادة التأكيد على أن المقصود بالأنهار الدولية هي الانهار التي تخترق أكثر من دولة في مجراها وتصلح مجاريها للملاحة(٢).

ثم تطور الاهتمام بموضوع المياه الدولية على مختلف مراحل تطور التنظيم الدولي ومنها انعقاد مؤتمر برشلونة لتنظيم شؤون المياه الدولية في عام ١٩٢١، ثم ظهور ما يعرف بقواعد هلسنكي لعام ١٩٦٦ التي عرفت الحوض المائي الدولي وحددت نصيب كل دولة وطرق الاستعمال والاستفادة من المياه الدولية المشتركة(٣)، ثم جاء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في عام ١٩٧٧ ليمثل نقطة تحول كبيرة في مسيرة التنظيم الدولي فيما يتعلق بتنظيم المياه الدولية، ويعد هذا المؤتمر من المقدمات المهمة لظهور الاتفاقية الدولية لاستخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧، والتي نصت على تحديد مفهوم النهر الدولي ومنع قيام أحدى الدول المشتركة في نهر دولي بالإضرار بمصالح الدول الأخرى، فضلاً عن التأكيد على منع الإضرار بالبيئة، وإلزام الدول التي تنوي بناء مشاريع مائية إبلاغ الدول الأخرى المشتركة معها في الأنهار الدولية فضلاً عن تبادل البيانات والمعلومات بين هذه الدول للحفاظ على الادارة المشتركة للأنهار الدولية، وعدت فيما بعد هذه الاتفاقية المرجع القانوني الدولي في موضوع الانهار الدولية(٤).

---

(١) لهيب صبري ديوان الطائي، الأحكام الخاصة بالمجاري المائية الدولية المستخدمة للأغراض غير الملاحية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١١، ص ٢١.

(٢) صبحي احمد زهير العادلي، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض انهار المشرق العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه، العدد ٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٩٨ –١٠٠.

(٣) عبد المنعم هادي علي، دراسة جغرافية قانونية لحقوق العراق المائية المكتسبة في نهري جلة والفرات، مجلة اوروك للأبحاث الانسانية، كلية التربية، جامعة المثنى، المجلد ٣، العدد١، ٢٠١٠، ص ١٩١ .

(٤) علي جبار كريدي القاضي، النظام القانوني الدولي لاستغلال مياه الانهار الدولية بين الدول المتجاورة، مجلة الخليج العربي، كلية القانون، جامعة البصرة، العددان (١–٢)، المجلد (٤١)، ٢٠١٣، ص ١٣–١٤.

تأسيساً على ما تقدم فإن الاطار القانوني يأخذ حيز كبير في المشكلة المائية العراقية التركية وذلك لأن طبيعة الأنهار التي تجري في العراق تأخذ الصفة الدولية وليست المحلية، مما يعزز أهمية اللجوء إلى الاتفاقيات الدولية التي نظمت الإدارة المشتركة للأنهار الدولية، وفي هذا الصدد فقد استقر تعريف الأنهار الدولية في القانون الدولي بأنها "الانهار التي تفصل أو تجتاز أقاليم دولتين أو أكثر، وتباشر كل دولة سيادتها على الجزء من النهر الذي يجري في إقليمها، على أن تراعي مصالح الدولة أو الدول الأخرى التي يجري فيها النهر بما يحقق المصالح المشتركة لاسيما في إطار الزراعة والصناعة والملاحة"(١)، وعلى هذا الأساس فإن نهري دجلة والفرات يتمتعان بالصفة الدولية لأنهما ينبعان من تركيا ويجريان في سوريا والعراق.

وتظهر المشكلة القانونية في المسألة المائية العراقية التركية في ظل عدم اعتراف تركيا بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات واعتبارهما نهران خالصان لتركيا، وقد صرح رئيس الوزراء التركي الأسبق سليمان دميريل : "إن لتركيا حق السيادة على مواردها المائية ولا يجب أن يثير موضوع السدود والمشاريع التركية على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية مع سوريا أو العراق"(٢)، وتعود جذور المشكلة القانونية بين العراق وتركيا في المسالة المائية إلى بدايات القرن العشرين عندما كان كل من العراق وسوريا وتركيا جزء من الدولة العثمانية، وكان نهري دجلة والفرات يجريان في إطار دولة واحدة فحسب، بيد أن تفكك الدولة العثمانية وتأسيس الدول المستقلة في المشرق العربي اسهم في تنامي هذه المشكلة، ومن الجدير القول أن هناك مجموعة اتفاقيات ومعاهدات دولية نظمت الإدارة المشتركة لنهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا وتركيا، بيد أن السلطات التركية ترفض الاعتراف بها والتعامل بموجبها ومن أبرزها ما يأتي :

اولاً: المعاهدة الفرنسية البريطانية باعتبارهما الدولتين المنتدبتين للعراق وسوريا والتي وقعت في ١٩٢٠/١٢/١٣ ونصت على تشكيل لجنة مشتركة بين تركيا وسوريا والعراق لإدارة مياه نهري دجلة والفرات(٣).

ثانياً: معاهدة صلح لوزان الموقعة في ٢٤ تموز ١٩٢٣ بين تركيا ودول الحلفاء التي نصت في المادة ١٠٩ منها على قيام تركيا بإخطار كل من سوريا والعراق في أي إجراء يتعلق بنهري دجلة والفرات، بعد تغيير الحدود الحاكمة لهذه الدول والتأكيد على الحقوق والامتيازات لجميع الدول المشتركة في هذه الأنهار، كما نصت على أن يصار اللجوء إلى التحكيم إذ ما نشب أي خلاف بين هذه الدول بسبب مياه الانهار(٤).

---

(١) نقلاً عن: عصام العطية، القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، بغداد، ط ٢، ٢٠١٢، ص ١٦٥.

(٢) نقلاً عن: جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٩٥.

(٣) عصام العطية ، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٤) عبد المنعم هادي علي، المصدر السابق، ص ١٨٦.

ثالثاً: توقيع العراق وتركيا معاهدة صداقة وحسن جوار في ٢٩ اذار ١٩٤٧ وألحق بها ستة بروتوكولات تضمن الأول منها التعاون في إدارة مياه نهري دجلة والفرات من خلال اللجان المشتركة والاطلاع على مشاريع كل دولة(١).

رابعاً: تم توقيع بروتكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا في شباط ١٩٧٦ والذي تضمن تشكيل لجان فنية مشتركة وانجزت اللجان ١٦ اجتماع مشترك حتى عام ١٩٩٢ دون أن يتم التوصل إلى اتفاق جديد(٢).

على الرغم من كل ما تقدم تواصل تركيا تجاوز حقوق العراق في إدارة مياه نهري دجلة والفرات من خلال بناء المشاريع والسدود، دون الأخذ بنظر الاعتبار الصفة الدولية للنهرين والتمسك بالرؤية التركية التي تقضي بمحلية دجلة والفرات، كما تزداد المشكلة القانونية في المسألة المائية بين العراق وتركيا عندما تصر تركيا على اعتبار نهري دجلة والفرات حوض مائي واحد، وهو ما يزيد المشكلة تعقيداً ويسبب بخسائر كبيرة على العراق على مختلف المستويات.

ثانياً: المشاريع المائية التركية:

ليس ثمة شك ان تركيا تتمتع بمكانة جيوسياسية متميزة نتيجة موقعها الجغرافي وامتلاكها قدرات وإمكانيات كبيرة في الموارد المائية، فتركيا تعد على رأس خمس دول في منطقة الشرق الاوسط لا تعاني نقصاً في الموارد المائية(٣)، مما أسهم ذلك في تبني صناع القرار في تركيا توظيف المسألة المائية كأداة فاعلة في سياسة تركيا الخارجية، لا سيما تجاه عدد من الدول الإقليمية التي تعد بحاجة كبيرة للموارد المائية التركية، وكما هو معلوم فإن اتفاقية لوزان التي تفككت بموجبها الدولة العثمانية منعت على دولة تركيا الجديدة التنقيب عن النفط لمدة مائة عام اعتباراً من تاريخ توقيع المعاهدة في عام ١٩٢٣، وتأسيساً على ذلك تصاعدت أهمية الموارد المائية في الإدراك الاستراتيجي التركي منذ مرحلة الحرب الباردة وتعززت بشكل كبير في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وقد اتضح ذلك جلياً في رؤية مهندس الاستراتيجية التركية في القرن الحادي والعشرين رئيس الوزراء الأسبق أحمد داود اوغلو عندما اشار في كتابه "العمق الاستراتيجي" إلى ضرورة أن تتبنى السياسة الخارجية التركية مقاضاة الموارد المائية بالحصول على النفط والغاز الطبيعي لا سيما مع الدول التي لا غنى لها عن موارد تركيا المائية وفي مقدمتها سوريا والعراق، لأنه يعد العراق مفتاح الحزام الاستراتيجي

(١) خالد عكاب حسون واسماء عامر عبدالله رجا، موقف القانون الدولي من استغلال الانهار الدولي" دراسة قانونية عن نهري دجلة والفرات، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد (١)، العدد(٦)، ٢٠١٣، ص ١٤٩.

(٢) عصام العطية، المصدر السابق، ص١٧٦.

(٣) رشيد سعدون محمد و وسام وهيب مهدي، السياسة المائية التركية وتأثيرها على المورد المائي العراقي، مجلة الآداب، العدد (١٢٥)، حزيران، ٢٠١٨.

الذي يربط تركيا بدول الخليج العربي والمنطقة العربية، كما عد سوريا مفتاح الحزام الاستراتيجي الذي يربط تركيا بشرق المتوسط[١].

ويظهر حجم ارتباط الأمن المائي العراقي بالمشاريع المائية التركية في ضوء المعادلة القائمة على إن الموارد المائية في العراق تعتمد بنسبة تصل الى ٥٣% على المياه الخارجية، وفيما يتعلق بدور السياسة المائية التركية للتأثير في الامن المائي العراقي فأن ٥٤% من المورد المائي لنهر دجلة يعتمد على المصدر التركي وان ٩٠% من مياه نهر الفرات تنبع من تركيا[٢]، مما يوضح حجم التأثير الكبير الذي تفرضه السياسة المائية التركية على الأمن المائي العراقي.

وقد تعددت المشاريع المائية التركية التي تروم تركيا من خلالها تحقيق عدة أبعاد بعضها على المستوى الداخلي وأخرى على المستوى الخارجي، كما تتنوع الدوافع في هذه المشاريع بين دوافع سياسية وأخرى اقتصادية، إلى جانب دوافع على المستوى الأمني – الاستراتيجي، وفي هذا الصدد يمكن القول إن المشروعين الأكثر أهمية في السياسة المائية التركية هما مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) ومشروع انابيب السلام، وفي إطار دراسة تأثير المشاريع المائية التركية على الأمن المائي العراقي من الأهمية تناول المشاريع الاتية:

١ **مشروع (GAP):** اطلقت تركيا في ثمانينيات القرن العشرين مشروع كبير في منطقة جنوب شرق الاناضول يعرف (بالكاب) الذي يتكون من ٢٢ سد ١٧ منها على نهر الفرات و٥ على نهر دجلة، وقد تبدو جميع المشاريع التركية الأخرى محدودة الأهمية أمام هذا المشروع العملاق الذي يتضمن أيضاً انشاء ١٩ محطة كهرومائية على نهر الفرات، ومن المخطط أن يروي المشروع (١٠٦) مليون هكتاراً من الأراضي، وينتج سنوياً (٢٤) مليار كيلو وات في الساعة، ويمثل سد اتاتورك الذي انشأ في أعالي حوض نهر الفرات اكبر المشاريع في إطار الكاب الذي يتوقع أن يكون خامس أكبر سد في العالم، ويتمتع بمواصفات متقدمة جداً سواءً من حيث التشييد أو سعة التخزين، وترفض تركيا أي تعاون إقليمي مع سوريا والعراق على الرغم من أن المشروع ينفذ على نهر الفرات المشترك بين الدول الثلاثة[٣].

٢ **سد كيبان:** وهو أول السدود التركية على نهر الفرات، أقيم السد عند التقاء رافديه (فرات صو) و (مراد صو)، عام ١٩٧٤ بارتفاع يبلغ ٢٠٠ م وسعة تخزينية تصل الى حوالي (٧،٣٠) مليار متر مكعب، وتؤكد

(١) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودوها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات، بيروت – الدوحة، ٢٠١٠، ص ٤٣٢– ٤٣٣.

(٢) خالد جواد سلمان، تأثير سياسات دول الجوار على مستقبل الموارد المائية في العراق، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد (٣٦)، ٢٠١٧، ص٧٢٤.

(٣) حسون جاسم العبيدي، اثر المياه في العلاقات العراقية – التركية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (١٦)، ٢٠٠٩ ،ص ٦٦.

تركيا أن الهدف الأساس من انشائه هو توليد الطاقة الكهربائية إذ يضم محطة كهرومائية سعة (١٣٤٠) ميكا وات، ويبلغ معدل إنتاج الطاقة سنوياً (٥٨٧٠) مليون كيلو وات في الساعة[١].

٣ **سد قرة قايا:** يقع على نهر الفرات إلى الجنوب من سد كيبان ، تم البدء في انشائه عام ١٩٨٧ وهو ثاني أكبر سد في تركيا، وتبلغ قدرته التخزينية (٥،٩) مليار متر مكعب وكان الهدف من انشائه هو توليد الطاقة الكهربائية، إذ يضم محطة كهرومائية بسعة (١٨٠٠) ميكا وات ، ويبلغ إنتاج الطاقة الكهربائية السنوي (٧٥٠٠) مليون كيلو وات في الساعة[٢].

٤ **نفق شانلي اورفا:** ويعد هذا النفق أكبر نفق إروائي في العالم بدأت تركيا بتنفيذه عام ١٩٨٧ وانتهى العمل به عام ١٩٩٠، و يرتبط هذا النفق بسد اتاتورك إذ يأخذ النفق مياه الري من خزان السد لينقل مياه نهر الفرات إلى سهوله، ويبلغ طول النفق (٢٦،٤) كم وقطره (٥،٧) م، وهو عبارة عن نفقين متوازيين يبلغ تصريفهما الأقصى (٣٢٨)م٣/ثا[٣].

٥ **سد كولوكيو:** يقع هذا السد على نهر الفرات على بعد (١٩٥) كم من بحيرة سد كيبان وتبلغ طاقته التخزينية (١٧٠) مليون م٣ أقيمت عليه محطة توليد كهرومائية بطاقة توليدية تصل إلى (٥٠٠) ميكا وات[٤].

٦ **سد بيرجك وقرقامش:** يقع على نهر الفرات وتبلغ الطاقة التخزينية للسد الأول (٣،١) مليارم٣، بينما تبلغ طاقة الثاني الذي أنجز في عام (١٩٩٩) مليون م٣[٥].

٧ **مشاريع قيد الانجاز** : وتقع جميعها على نهر دجلة وأكثرها أهمية سد أليسو الذي أعلن الرئيس رجب طيب اردوغان البدء بتشييده عام ٢٠٠٦ بطاقة تخزينية تصل الى (١١) مليار متر مكعب، وفيه محطة كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة (١،٢) ميغا، ويعد هذا السد من أكبر السدود التي تقيمها تركيا على نهر دجلة، إلى جانب سدود ومشاريع أخرى مثل سد (بطمان سيلو) بطاقة خزن تصل الى (٨،٧٣٥) مليار م٣، ويضم محطة كهربائية تولد حوالي (٣٠٠) ميغا وات[٦].

يتضح من سياق ما تقدم إن سياسة المشاريع المائية التركية توجهت لإقامة المشاريع والسدود على نهري دجلة والفرات دون الأخذ بنظر الاعتبار مصالح العراق متجاوزةً في ذلك قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي نظمت شؤون الأنهار الدولية، محاولة تحقيق عدة أهداف في سياستها الخارجية، في مقدمتها دعم مشروعها الاستراتيجي الإقليمي في منطقة الشرق الاوسط، إلى جانب مقايضة الموارد المائية بالموارد الطبيعة ولا سيما

(١) عبد المنعم هادي علي، المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٢) سلام سالم عبد، السياسة المائية التركية واثرها على الامن الغذائي في العراق، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة، العدد (٢٦)، ٢٠١٦، ص ٣٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

(٤) محمد بديوي الشمري، التعطيش السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٩٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٦) حسون جاسم العبيدي، المصدر السابق، ص ٦٧.

النفط والغاز الطبيعي، في ظل امتلاك العراق كميات كبيرة من النفط وحاجة العراق لموقع تركيا الجيوسياسي في وصول صادراته النفطية الى أوربا، وقد اسهمت المشاريع المائية التركية بإحداث انعكاسات كبيرة على مستقبل الأمن المائي العراقي على مختلف المستويات كما سوف نرى في المحور الثالث.

ثالثا: انعكاسات المشاريع المائية التركية على الأمن المائي العراقي:

تساهم المشاريع المائية التركية المتعلقة بإنجاز مشاريع السدود على نهري دجلة والفرات بانعكاسات كبيرة على الأمن المائي العراقي في مختلف الأصعدة، والتي يمكن إجمالها وفق الاتي:

أولاً: إن المشاريع التركية المنفذة على نهري دجلة والفرات تحتاج إلى الحصول على كميات كبيرة من إيرادات النهرين والتي تصل إلى ما يقارب (١٧-٣٤%) من الإيراد المائي السنوي لنهر دجلة، و حوالي (٤٠-٥٠%) من الإيراد المائي السنوي لنهر الفرات، مما يعرض العراق خسائر كبيرة في كميات المياه الواصلة لنهري دجلة والفرات(١).

ثانياً: تعرض نهر الفرات لتحدي نقصان الإيرادات المائية بسبب انخفاض منسوب المياه نتيجة المشاريع التركية، والتي تتضح من خلال نسبة الانخفاض في العراق من ٢٨ مليار متر مكعب، والتي وصلت بعد إقامة هذه المشاريع إلى حوالي ١٢ مليار متر مكعب أي خسارة كميات تصل إلى حوالي ٦٥%(٢).

ثالثاً: انعكاس نقصان كميات المياه الواردة للعراق على المشاريع الزراعية وتشير الدراسات إلى أن كل مليار متر مكعب ينقص من المياه يساهم بخروج ٢٦٠ ألف دونم من الأراضي المزروعة(٣).

رابعاً: ستؤدي المشاريع التركية إلى انخفاض وارد المياه العراقية مما يشكل مشكلات جديدة لاسيما الانعكاسات الاجتماعية على المراكز الحضرية(٤).

خامساً: تساهم الانعكاسات أيضاً بظهور مشكلات في تشغيل السدود العراقية، وما يتبع ذلك من تأثير على تشغيل منظومات الطاقة الكهربائية(٥).

سادساً: تساهم المشاريع التركية بزيادة نسبة ملوحة المياه، إذ إن المشاريع الاروائية المخطط لها تحتاج إلى مبازل للحد من ارتفاع مناسيب المياه الجوفية وان مصبات هذه المبازل سترجع على نهري دجلة والفرات،

---

(١) ابتهال محمد رضا داود، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٦٩)، ٢٠١٧، ص ٩٩-١٠٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٤) خالد جواد سلمان، المصدر السابق، ص ٧٢٥.

(٥) المصدر نفسه، ص٧٢٦.

مما يؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة على طول مسار النهرين، فهما يحملان حوالي (١٠) ملاين طن من الأملاح سنوياً، وتشير الدراسات إلى أن نسبة ملوحة المياه قد تصل الى (٥،٥%) أو أكثر في حين إن نسب الملوحة المقبولة في المياه الاروائية لا تتجاوز (٥،١%) ، مما سيؤدي إلى انعكاسات خطيرة على قدرة المياه العراقية في إرواء الأراضي والمشاريع الزراعية(١).

سابعاً: تتأثر نوعية المياه الواردة للعراق نتيجة المشاريع التركية في زيادة ملوحة التربة و الملوثات العضوية والكيماوية، نتيجة أعمال البزل وتزداد ملوحة المياه العراقية كلما اتجهنا إلى الجنوب العراقي، مما يجعل المياه غير صالحة للاستعمال البشري او الزراعي ، كما يساهم انخفاض نسبة المياه في زيادة ملوحة التربة لا سيما الأقسام الوسطى والجنوبية في العراق بسبب شحة المياه والتغييرات المناخية(٢).

ثامناً: من أخطر الانعكاسات التي تساهم فيها المشاريع المائية التركية تتمثل في زيادة ظاهرة التصحر في العراق، ويعد التصحر مظهر من مظاهر التدهور السريع للأنظمة البيئية ، وتمثل قلة الموارد المائية السبب الرئيس لإنتشار ظاهرة التصحر، وتشير الدراسات إلى أن نسبة الأراضي المتصحرة في العراق ازدادت إلى حوالي (٥٠%) من مجموع الاراضي الزراعية في العراق(٣).

تاسعاً: قلة الوارد المائي يساهم في زيادة جفاف الأهوار وما يشكل ذلك تداعيات اجتماعية تتمثل في الهجرة إلى المدن، وتداعيات اقتصادية تتمثل في فقدان موارد الثروة الحيوانية والسمكية(٤).

عاشراً: من أخطر تحديات الأمن المائي العراقي هو التوظيف السياسي التركي لقضية المياه في العلاقات بين البلدين لاسيما عندما تلجأ تركيا لطلب مقايضة المياه بالنفط، ويتضح ذلك في طرح رئيس الوزراء التركي السابق سليمان دميريل عام ١٩٩٠(٥).

يتضح من سياق ما تقدم ان المشاريع المائية التركية التي تسعى لتحقيق الأمن المائي التركي تساهم بشكل كبير في احداث انعكاسات سلبية على الأمن المائي العراقي الذي يعد أحد أبرز مرتكزات الامن الوطني العراقي، وذلك نتيجة الموقع الجيوسياسي الذي تتميز به تركيا إذ إنها تعد دولة المنبع لأهم مصدرين مائيين عراقيين وهما نهري دجلة والفرات، وبحكم هذا التميز الجيوسياسي تلجأ تركيا إلى توظيف الأدوات السياسية والاقتصادية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية إزاء العراق من خلال موضوع المياه، وتعود مشكلة المياه بين

(١) سلام سالم عبد، المصدر السبق، ص ٣٨٩.
(٢) خالد جواد سلمان ، المصدر السابق، ص ٧٢٥.
(٣) سلام سالم عبد، المصدر السابق، ص ٣٩٠.
(٤) ابتهال محمد رضا داود، المصدر السابق، ص ١٠١.
(٥) خالد جواد سلمان، المصدر السابق، ص ٧٢٦.

تركيا والعراق إلى بدايات القرن العشرين بعد تفكك الدولة العثمانية ، بيد انها لم تظهر بشكل مؤثر إلا في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ نتيجة ضعف الإداء السياسي و الحكومي العراقي في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وهناك مجموعة أبعاد مرتبطة بالمشاريع المائية التركية وانعكاساتها على الأمن المائي العراقي من أهمها البعد القانوني المتمثل بعدم اعتراف تركيا بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات، التي ينص عليها القانون الدولي إلى جانب عدم احترام ضوابط إدارة الأنهار الدولية التي حددتها الامم المتحدة عام ١٩٩٧ في المشاريع المائية التي تقوم بتشييدها على نهري دجلة والفرات، فضلاً عن عدم الاهتمام بالانعكاسات السلبية التي تحدثها هذه المشاريع على الأمن المائي العراقي سواءً في إطار الحصص المائية الكافية الى العراق في مختلف الاستعمالات أو في التأثير على النشاط الزراعي والغذائي، إلى جانب دور تلك المشاريع بزيادة نسب ملوحة المياه وملوحة التربة وتجفيف الأهوار وزيادة نسب التصحر في العراق.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تقديم مجموعة توصيات تساهم في معالجة مشكلة المياه في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق والتي تتمثل في الاتي:

١ -اعتماد سياسة خارجية عراقية رشيدة في التعامل مع تركيا من خلال الاهتمام بالمسالة المائية وإعطائها مركز متقدم في الاهتمامات العراقية القادمة.

٢ -تبني استراتيجية وطنية لحسم ملف الموارد المائية من خلال التعاون والتنسيق مع كل من تركيا وسوريا وايران وفق المصالح المشتركة والمتبادلة بين هذه الدول.

٣ -السعي لإنهاء مشكلة الحصص المائية مع تركيا من خلال تطبيق مبدأ الإدارة التشاركية لإدارة الموارد المائية المشتركة.

٤ -العمل على تبني رؤية استراتيجية في إنهاء المشكلة المائية مع تركيا في ضوء تسخير العراق امكاناته النفطية لذلك، كما يحصل في تصدير النفط العراقي إلى الأردن بأسعار تفضيلية، والوصول إلى اتفاق استراتيجي مع تركيا بهذا الخصوص يحافظ على الأمن المائي العراقي ويقلل الانعكاسات السلبية للسياسة المائية التركية.

٥ -حماية الأنهار الرئيسة في العراق من التلوث الناجم عن صرف المياه الثقيلة والمخلفات الصناعية.

٦ -تشكيل لجان حكومية متخصصة للإجراء دراسات شاملة عن مصادر التلوث والتسمم البيئي ولاسيما ملوثات المعادن الثقيلة ومخلفات القذائف والصواريخ غير المتفجرة من خلال مسح جغرافي شامل لمختلف المناطق العراقية.

٧ -إقامة السدود والخزانات التي تحافظ على الأمن المائي العراقي وعدها أولوية استراتيجية في خطة التنمية الحكومية.

٨ -تفعيل مشروع بناء سد و ناظم شط العرب في البصرة الذي اقترح عام ١٩٨٠ لخزن أكبر كمية من المياه في فصل الشتاء، الذي تزداد فيه الاطلاقات المائية التركية، والذي يساعد أيضاً على دفع اللسان الملحي للخليج العربي.

٩ -ترشيد الاستهلاك لمياه الري على جميع المستويات، والاستفادة من التطور التكنولوجي في هذا المجال.

١٠ - الاهتمام بعملية إعادة انعاش الأهوار وإدامة مناطق المستنقعات المائية والعيون والواحات والمناطق الرطبة بما يؤمن عملية استمرار نمو وتكاثر وازدهار الكتلة الحيوية للأحياء المائية والبرمائية، لما لهذه المواقع من تأثير كبير على المناخ المحلي والتوازن البيئي، كما إنها تشكل مصادر غذائية وموارد سياحية وتجارية مختلفة.

١١ - توسيع القنوات الاروائية لنهر الفرات إذ تقوم بضخ كميات أكبر من المياه القادمة من نهر دجلة مثل قناة الإرواء لسد سامراء.

١٢ - الاهتمام بمنظومات الري والبزل وتطويرها بواسطة استخدام التكنولوجيا الحديثة والإفادة من المياه المالحة بعد معالجتها بمنظمات التحلية في الزراعة والشرب.

الخاتمة:

تواجه منطقه الشرق الأوسط تحديا كبيرا يمثل في كيفيه استخدام مياه الأنهار الدولية وكيفية مواجهة المشكلات الناتجة من بين الدول المستفيدة من مياه حوضي دجله والفرات ،ان وقوع منابع نهري دجله والفرات في الأراضي التركية ولاسيما نهري دجله والفرات في الأراضي التركية ولاسيما نهر الفرات يمنح تركيا موقعا متميزا وقوة استراتيجية فيما يتعلق باستخدام مياه النهرين كاداه ضغط ومساومه في علاقتهما مع دول المصب. إذ تقترح تركيا ان تنتج ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لمجموع دول الحوض وتوفير الطاقة الكهربائية مقابل الحصول على امتيازات من العراق فيما يتعلق بما يصدر لها من النفط الذي يتوقف عليه الاقتصاد التركي إلى حد كبير.